A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

PCT/CTC/30/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 مارس 2017

معاهدة التعاون بشأن البراءات
لجنة التعاون التقني

الدورة الثلاثون
جنيف، من 8 إلى 12 مايو 2017

تمديد تعيين المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. عينت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات (جمعية البراءات) كل الإدارات الدولية الحالية لمدة تنتهي في 31 ديسمبر 2017. إذن ستعيّن إذن على جمعية البراءات في 2017 أن تبت في تمديد التعيين لكل إدارة من الإدارات الدولية الحالية التي تلتمس تمديد تعيينها، بعد استشارة هذه اللجنة (انظر المادتين 16(3)(ه) و32(3) من معاهدة البراءات). ترد في الوثيقة PCT/CTC/30/INF/1 معلومات عن هذا الإجراء ودور اللجنة فيه.

2. وفي 8 مارس 2017، تقدم المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل بطلبه لتمديد تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويرد الطلب في مرفق هذه الوثيقة.

3. إن اللجنة مدعوة إلى إسداء مشورتها في هذا الأمر.

[يلي ذلك المرفق]

طلب المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل لتمديد تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

طلب تمديد التعيين

عُيّن المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال الدورة السادسة والثلاثين لجمعية البراءات في الفترة من سبتمبر إلى أكتوبر 2007، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وهي الدورة ذاتها التي أُضيفت خلالها اللغة البرتغالية كلغة نشر. وقد اضطلع المعهد بدور فعال في تعزيز نفاذ دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى نظام معاهدة البراءات، ولا سيما تلك التي تودع طلباتها باللغة البرتغالية.

ويسعى المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل حاليا إلى تمديد تعيينه. وكما أُشير إليه أعلاه، سيتيح ذلك تعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات برمته، إضافة إلى تعزيز مكانة المكتب بغية رفد الابتكار ودعم جودة البراءات في البرازيل وفي المنطقة.

معلومات أساسية

الابتكار والملكية الفكرية هما مفهومان رئيسيان في القرن الحادي والعشرين، ويساهم الإلمام بهما في تجهيز البلدان على نحو أمثل لتعزيز اقتصاداتها وتطوير تكنولوجياتها ومجتمعاتها بصفة عامة. وتواصل حكومة البرازيل الاستثمار في تحسين الخدمات المقدمة من خلال مكتبها للبراءات والعلامات التجارية، أي المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل. ويؤكد ذلك على الأهمية التي تكتسيها حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيزها في البرازيل كمكان لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع احترام التوازن في الحقوق والواجبات بين المنتجين ومستخدمي التكنولوجيا.

والمعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل هو هيئة فيدرالية تتمتع بالسلطة الكاملة، أنشئ عام 1970، وهو اليوم تابع لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات. ويحظى المكتب بدعم قانون الملكية الصناعية رقم 96/9.279، ويتمثل هدفه الرئيسي في تطبيق المعايير التي تُنظم الملكية الصناعية في البرازيل، مع مراعاة مهامه الاجتماعية والاقتصادية والتقنية. ومن مهام المعهد أيضاً تقييم التكاليف المنبثقة عن تطوير الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بمسائل الملكية الصناعية والتصديق عليها، إضافة إلى تقييم الأرباح التي تذرها.

ويضطلع المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل بدور وجيه واستراتيجي كواحد من أصحاب المصلحة فيما يعرف بالنظام البرازيلي للابتكار، وهو يتفاعل مع الدوائر الأكاديمية ومراكز البحث العامة في البرازيل أو خارجها، إضافة إلي القطاع الصناعي. وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات أعّدا معاً مشروعا يهدف إلى ما يلي: أ) تخفيف عبء تراكم العمل في مجال البراءات؛ ب) تحسين الإطار التنظيمي وإحكامه؛ ج) تبسيط وتقليص البيروقراطية التي لا لزوم لها دون الإخلال بالجودة؛ د) زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال إدارة الموارد البشرية. وسوف تخضع الإجراءات المتخذة أكثر إلى مفهوم "السعي إلى تحقيق الامتياز في تقديم الخدمات".

ومنذ مباشرة أنشطته كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2009، حقق المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل نتائج إيجابية وهو متأهب للمضي قدماً في المهام المسندة إليه. ويوضح الجدول 1 أدناه عدد الطلبات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ذات الصلة بأنشطة المعهد، ويوضح الجدول 2 عدد الطلبات حسب المسار.

الجدول 1: أنشطة المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات كمكتب لتسلم الطلبات وكإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مكتب تسلم الطلبات/البرازيل	442	447	519	561	617	513	481	528
إدارة للبحث الدولي/البرازيل	65*[1]	331	424	424	504	444	438	433
إدارة للفحص التمهيدي الدولي/البرازيل	7*[2]	15	22	48	41	51	44	46

الجدول 2: عدد الطلبات- بحسب المسار

السنة / المسار	2011	2012	2013	2014	2015
دخول المرحلة الوطنية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات	21 341	22 658	22 610	22 642	22 467
الإيداع المباشر	7 317	7 777	2678	7 699	7 750
المجموع	**27 658**	**30 435**	**30 877**	**30 341**	**30 217**

المصدر: Badepi v3.0، *"الكتاب السنوي لإحصاء الملكية الصناعية"*

في الوقت نفسه الذي عُين فيه المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، واقفت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات على تعديل القاعدة 3.48 من المعاهدة، مضيفة بذلك اللغة البرتغالية كلغة للنشر. وجراء ذلك التغيير، ارتفع عدد الطلبات المودعة باللغة البرتغالية من حوالي أقل من 30 طلب في السنة إلى حوالي 500 طلب في السنة. ويتكفل المعهد ببحث معظم تلك الطلبات الدولية وفحصها دون الحاجة إلى الترجمة لأغراض البحث الدولي بصفته إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويساهم ذلك في منح مزايا كبيرة لمودعي الطلبات في المنطقة فيما يخص النفاذ الفعال إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

[1] يجب اعتبار بيانات إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي بعد انطلاق الأنشطة في أغسطس 2009.
[2] نفس الملاحظة

الامتثال إلى الحد الأدنى من متطلبات التعيين

يمتثل المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل امتثالاً تاماً للحد الأدنى من متطلبات التعيين الواردة في القاعدتين 1.36 و1.63 من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتقتضي هاتان القاعدتان (في الجزء ذي الصلة) ما يلي:

"1" يجب أن يضم المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية مائة مستخدم على الأقل يشتغلون طوال ساعات الدوام العادية، ويملكون المؤهلات التقنية اللازمة لإجراء البحوث؛

"2" يجب أن يكون في حوزة المكتب أو المنظمة الدولية على الأقل الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34 أو يكون في إمكانها الحصول عليه، على أن يكون مرتبا على الوجه السليم لأغراض البحث على ورق أو بطاقات مصغرة أو دعامة إلكترونية؛

"3" يجب أن يكون تحت تصرف المكتب أو المنظمة موظفون قادرون على البحث في المجالات التقنية المطلوب بحثها، وملمون باللغات الضرورية على الأقل لفهم اللغات المحرر بها أو المترجم إليها الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليها في القاعدة 34؛

"4" يجب أن يكون لدى المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية نظام لإدارة الجودة وترتيبات داخلية للمراجعة وفقا لقواعد البحث الدولي المشتركة؛

سياسة الموارد البشرية مع التركيز على مهام المعهد كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي

استجابة للطلب المتزايد في مجال حقوق الملكية الصناعية، استغل المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل الظروف الوطنية الملائمة من أجل وضع برنامج مستمر لتوظيف فاحصين جدد في السنوات الأخيرة، ومواصلة النظر في تلك المسألة خلال السنوات المقبلة. وفي شهر سبتمبر 2016، كانت مديرية البراءات تضم 68 فاحصاً في مجال الميكانيكا و72 فاحصاً في مجالي الكهرباء والإلكترونيات و61 فاحصاً في مجال الكيمياء و59 فاحصاً في مجال البيوتكنولوجيا، من مجموع 260 فاحصاً يشغلون وظائف بدوام كامل. أمّا فيما يخص الخلفية التعليمية، يجدر التأكيد على أن جميع الفاحصين حاصلون على درجة الماجستير على الأقل، وأغلبيتهم الساحقة حاصلون على درجة الدكتوراه. وبعبارة أخرى، يتمتع جميع الفاحصين بالمؤهلات التقنية اللازمة لإجراء البحوث والفحوص الدولية عملاً بمقتضيات القاعدتين 1.36"1" و1.63"1".

وفي الوقت الذي سجل فيه عدد الموظفين في مجال فحص البراءات في المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، فإن تدفق طلبات البراءات والالتزام الجاري الذي عقده المعهد للحفاظ على مستويات الخدمات وتحسينها، اقتضى توظيفاً مكثفاً للمزيد من الموظفين. إذ وظف المعهد في الآونة الأخيرة 100 فاحص براءات جديد خلال سنتي 2016 و2017 وهم يخضعون حاليا للتدريب.

ولا تقتصر الجهود المبذولة في مجال التدريب على تعليم الفاحصين الجدد. فالفاحصون المتمرسون يُشجعون على مواكبة التطور التكنولوجي في مجال اختصاصهم وذلك من خلال حثهم على مراجعة الدوريات التقنية وحضور المؤتمرات والمشاركة في التظاهرات التقنية.

ويتمتع فاحصونا أيضا بمستوى عال من المعارف في مجال اللغات الأجنبية. إذ إن عدداً كبيراً من الفاحصين قادرون على إنجاز عملهم باللغتين الإنكليزية والإسبانية، فضلاً عن اللغة البرتغالية.

وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2010، قدم المعهد تدريباً داخلياً إلى جميع الفاحصين بشأن مسائل معاهدة التعاون بشأن البراءات، شمل ذلك المبادئ التوجيهية للبحث والفحص، إضافة إلى الاستعمال السليم لأشكال إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي مقارنة بعمليات البحث والفحص على الصعيد الوطني.

فعلى سبيل المثال، استفاد 250 من الفاحصين لدينا خلال عام 2010 من تدريب كامل في جميع المواد الدراسية المذكورة آنفاً، ومنذ عام 2011 ونحن نقدم تدريبات أساسية للفاحصين الجدد. ويشارك الفاحصون المتمرسون باستمرار في دورات تدريبية لكي يبقوا مطلعين على المستجدات، ويشاركون أحياناً في مبادرات لإعادة التدريب والتكوين.

المعلومات التكنولوجية والنفاذ إلى الوثائق المرتبطة بالبراءات وغير المرتبطة بها

يواصل المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل تطوير الحلول ذات الصلة بالمعلومات التكنولوجية بغية استيفاء متطلبات عمليات الحماية بالبراءات التي يقوم بها في البرازيل من أجل تحسين النفاذ إلى ما يزخر به من بيانات في مجال البراءات و تحقيق مكاسب أكبر من حيث الكفاءة في تقديم السلع والخدمات في مجال البراءات. وقد استُهل هذا المسار من خلال بوابة CAPES[3]، وهي قاعدة بيانات وطنية مشهورة تُعنى بالوثائق غير المرتبطة بالبراءات، ونظام قاعدة البيانات DIALOG[4]. ويتجسد التزام المعهد بالحفاظ على مستوى عال فيما يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق المرتبطة بالبراءات وغير المرتبطة بها، بصرف النظر عن الاتفاق الجاري مع المكتب الأوروبي للبراءات فيما يخص النفاذ الكامل لنظام قاعدة البيانات EPOQUE، من خلال قراره الأخير باقتناء أداتين من الأدوات الرئيسية المتاحة ويتعلق الأمر بكل من IEEE Xplore[5] وTHOMSON INNOVATION، وسيتيح ذلك النفاذ إلى مؤشر البراءات العالمي ديرونت (DWPI) وGENESEQ[6]. ومن خلال هذه الإجراءات، يضمن المعهد للفاحصين في البرازيل النفاذ إلى كم هائل من الوثائق المرتبطة بالبراءات، إضافة إلى عدد كبير من الوثائق غير المرتبطة بالبراءات. ويستفيد الفاحصون أيضاً من النفاذ إلى طائفة كبيرة من قواعد البيانات الأخرى على الورق ومن خلال منصات للنفاذ إلى مجموعات متخصصة من الحد الأدنى من وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات، بل وأكثر، وهي وثائق ذات صلة بمجالات تكنولوجية، ويشمل ذلك قواعد بيانات خاصة بالمعارف التقليدية.

وبغية دعم هذه الأنظمة، يستخدم المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل محطات عمل بمعالج بنتيوم، يحتوي على قارئ أقراص CD/DVD-ROM واتصال بشبكة الإنترنت من خلال اتصال ذي سرعة فائقة. ويتيح ذلك النفاذ إلى نظام قاعدة البيانات EPOQUE ويوفر لفاحصي البراءات التسهيلات اللازمة للاضطلاع بوظائفهم في مجالي البحث والفحص.

وكما أُشير إليه سابقاً، يتمتع الفاحصون في المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل بمهارات لغوية ممتازة. وعلاوة على ذلك، تتيح العديد من قواعد البيانات المتاحة للفاحصين إمكانية البحث المباشر عن الملخصات وتوفر لهم الترجمة الآلية وغيرها من الأدوات التي تساعد على البحث عن الوثائق باللغات التي لا يتقنها الفاحص جيداً. وإضافة إلى ذلك، يمكن للفاحصين النفاذ إلى طائفة متنوعة من أدوات الترجمة الآلية للمساعدة على فهم الوثائق في الحالات التي لا تكون فيها متوفرة مباشرة لدى البحث في قواعد البيانات ذات الصلة.

---

[3] للمزيد من المعلومات والتفاصيل، يرجى الاطلاع على الموقعين: www.capes.gov.br وwww.periodicos.capes.gov.br

[4] DIALOG هو نظام عالمي لاسترجاع المعلومات على الإنترنت يوفر خدمات ومعلومات على الإنترنت ترتبط فيما يخصنا بالملكية الصناعية.

[5] تتضمن المكتبة الرقمية IEEE Xplore أكثر من 4 ملايين وثيقة مما يجعل منها مصدراً زاخراً لاستكشاف والنفاذ إلى المحتوى العلمي الذي ينشره معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين (IEEE) وشركاؤه من الناشرين.

[6] GENESEQ هي قاعدة بيانات متسلسلة للبراءات من إنتاج تومسون رويترز، تحتوي على سلاسل الحمض النووي والحمض النووي الريبي والبروتين مفهرسة حسب 52 إدارة من الإدارة المكلفة بإصدار البراءات وهي: الويبو/معاهدة التعاون بشأن البراءات و مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الياباني للبراءات ومكتب كوريا للملكية الفكرية والمكتب الهندي للبراءات ومكتب الدولة للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية. وتتضمن قاعدة البيانات أرشيفاً يعود تاريخه إلى عام 1981 ويتضمن كل تسجيل مصطلحات وبيانات بيليوغرافية موحدة وعناوين معززة وملخصات باللغة الإنكليزية ومعلومات تتعلق بالتسلسلات الملتقطة يدوياً.

وبذلك يمتثل في المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية إلى المتطلبات الواردة في القواعد 1.36"2"و"3 " و1.63"2"و"3.

السعي إلى تحقيق الامتياز وجودة الخدمات المقدمة

المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل على دراية بالأهمية المتعاظمة والعميقة للتعاون الدولي بوصفه عمادا من الأعمدة الرئيسية للاضطلاع بمهامه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وفي سياق المهام الموكلة إليه في مجال المساعدة على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في البرازيل، ينصب اهتمام المعهد صوب الحفاظ على الشراكات المثمرة وتعزيز أواصرها، وهي شراكات ينسجها مع أهم أصحاب المصلحة في نظام الابتكار البرازيلي، ومع مكاتب الملكية الفكرية التي تضم أكبر عدد من طلبات البراءات قيد النظر في العالم أيضاً، وذلك بغية المساعدة في تحسين قدرة إدارة المكتب للقيام بعمله كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويكمن الهدف المرجو من ذلك في توفير أفضل تدريب لموظفيه التقنيين، وأحسن المعارف والأنظمة المستجدة من أجل إجراء البحوث في مجال البراءات.

ويُفهم التعاون الدولي فهماً تاماً على أنه أداة أساسية للتحسين. وفي هذا السياق، يعمل المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل على تطوير اتفاق تقني جديد مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على أساس صندوق استئماني يجري تحضيره، بغية تمكين الفاحصين من بناء قدراتهم واغتنام فرص التدريب. وتشمل إجراءات تعاونية أخرى التقدم المحرز في بلدان بروسور(نظام التعاون الإقليمي بشأن الملكية الفكرية)، وهو مشروع يضم تسعة مكاتب للملكية الفكرية في أمريكا الجنوبية بغية إقامة مبادرات من بينها المشروع الرائد للمسار السريع لمعالجة البراءات. ويحظى هذا المشروع بقدر وافر من الأهمية بالنسبة إلى المعهد، إذ من شأنه أن يتيح له مراعاة عالية نتائج معاهدة التعاون بشأن البراءات. وهناك مشاريع تجريبية أخرى قيد الإنجاز تتعلق بمسار سريع لمعالجة البراءات بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية المعروفة باسم المكاتب الثلاثية (المكتب الأوروبي للبراءات، والمكتب الياباني للبراءات، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية)، وهو مشروع يعرض آفاق مماثلة بالنسبة إلى المعهد، وهو مفتوح للنقاش وفقا لمصالح مشتركة بغية تشاطر المعلومات في الوقت الحقيقي بشأن عمليات الفحص والقرارات الأخيرة المتعلقة بطلبات البراءات.

وطبق المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل سياسة بشأن نظام إدارة الجودة تستند إلى أنسب الأنماط المتاحة، وتمتثل للفصل 21 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالفحص الدولي والبحث التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمكن الاطلاع على تقاريره السنوية المتعلقة بنظام إدارة الجودة منذ عام 2007 على موقع الويبو الإلكتروني على الرابط: http://www.wipo.int/pct/en/quality/authorities.html. وبذلك، يمكن القول إن المعهد يمتثل للقاعدتين 1.36"4" و1.63"4".

ومن بين النتائج المحققة منذ تعيين المعهد كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، إعداد دليل لمودعي طلبات البراءات وتبادل التجارب بين مختلف مكاتب الملكية الفكرية في العالم واعتماد ممارسات حميدة تماشيا مع نظامه لإدارة الجودة. وعلاوة على ذلك، ما انفك المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل منذ تعيينه يدعو إلى ضرورة تحسين جودة عمليتي البحث والفحص الدوليين، واضطلع بدور حاسم في الدعوة إلى إنشاء فريق فرعي معني بالجودة خلال اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات بغية التشجيع على بلوغ ذلك الهدف.

خاتمة

أثبت المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية أنه لا يزال يمتثل للمتطلبات بما يتيح له مواصلة الاضطلاع بمهامه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك بناء على الخصائص التالية:

- جهاز من الفاحصين في مجال البراءات يتمتع بقدر وافر من المهارة والكفاءة ولا ينفك يتزايد، وذلك في جميع التخصصات، ويزخر بفاحصين يتقنون لغتين بل العديد من اللغات في بعض الأحيان؛

- ومشروع من أجل إقامة نظام معالجة براءات عصري وفعال وآلي، مدعوم ببنية تحتية تكنولوجية تتسم بشموليتها وبعد نظرها؛

- ومجموعة كبيرة من الوثائق المرتبطة بالبراءات والموارد الموجودة على شبكة الإنترنت التي تتيح للمعهد الامتثال للحد الأدنى من مجموعة الوثائق المطلوبة؛

- والتزام تنظيمي بالسعي إلى تحقيق الامتياز في العلاقات مع العملاء وفي الخدمات المقدمة؛

- وقدرة على الفحص لإدارة التدفق العالمي من شأنها أن تجعل المعهد يحتل مكانة تخول له تقديم خدماته في مجال إيداع الطلبات من خلال مكاتب أخرى لتسلم الطلبات.

وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي تعود بالمنافع التالية:

- ضمان وجود إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي لبحث الطلبات الدولية المودعة باللغة البرتغالية وفحصها؛

- وتيسير تتبع الطلبات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة إلى مودعي الطلبات من البرازيل والمنطقة، مما يتيح لهم أن يكونوا أكثر إنتاجية وتنافسية في الاقتصاد القائم على المعرفة؛

- وتعزيز سمعته الدولية كمكتب متوسط الحجم للملكية الفكرية من خلال تكفله بقسط من عبء العمل الدولي؛

- وتوطيد التزامه بالبحث المتواصل عن الامتياز في مجالي العلاقات مع العملاء وتقديم الخدمات؛

- وتكريس جودة البحث الوطني والفحص الوطني في البرازيل من خلال زيادة العمل بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والنفاذ إلى أدوات بحث إضافية؛

- وزيادة جودة التدريب ونطاقه، والذي أضحى بوسع المكتب تقديمه خلال السنوات الأخيرة إلى المكاتب الوطنية الأخرى، إضافة إلى استعمال نظام معاهدة البراءات في المنطقة.

[نهاية المرفق والوثيقة]